انعكاسات تطبيق الاقتصاد الاخضر في قطاع الزراعة على مشكلتي البطالة والفقر في العراق

طالب الماجستير
سيف شهاب احمد عبد الله

إشراف
أ.د. اعياد عبد الرضا عبدال
جامعة بغداد
كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

المستخلص:

هذا البحث يسلط الضوء على دور الاقتصاد الاخضر اذ ما تم تطبيقه في العراق لحل مشكلتي البطالة والفقر الذي يعاني منهما العراق اذ بلغت نسبة البطالة (١٣.٨) لعام ٢٠١٧ ونسبة الفقر (٢٠.٥) لعام ٢٠١٨ وما سبباه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية . اذ تم هنا في هذا البحث تصور لتطبيق الاقتصاد الاخضر في قطاع الزراعة ، ويمكن ان يعد هذا كاستراتيجية تساهم في القضاء على البطالة والفقر او التخفيف منها كحد ادنى . فقطاع الزراعة قطاع مهم جدا للعراق من ناحية مساهمته في التركيب الاقتصادي وكذلك يعد خطوه اولى باتجاه تحقيق السيادة الغذائية وتخلص من التبعية التي يعيشها العراق .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الاخضر ، الفقر ، البطالة

The implications of the application of the green economy in the agricultural sector on the problems of unemployment and poverty in Iraq.

Saif Shehab Ahmed Abdullah.
Pro.D AYAD ABDULRIDHA ABDAL.

Abstract:

This research highlights the role of the green economy, as it has been applied in Iraq to solve the problems of unemployment and poverty that Iraq suffers from, as the unemployment rate reached (13.8) for the year 2017 and the poverty rate (20.5) for the year 2018 and the economic, social and even political problems they caused.

As here in this research a conception of the application of the green economy in the agricultural sector was conceived, and this can be considered as a strategy that contributes to eliminating unemployment and poverty or alleviating them as a minimum.
The agricultural sector is a very important sector for Iraq in terms of its contribution to the economic structure. It is also a first step towards achieving food sovereignty and getting rid of the dependency that Iraq lives in.

المقدمة:

ان الاقتصاد الاخضر ممكن ان يكون حلا للكثير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية اذ ما تم تطبيقه وتحديد في قطاع الزراعة والذي يعد من اهم قطاعات الاقتصاد الاخضر ، فتطبيق الاقتصاد الاخضر يفسح المجال لإعادة صياغة التركيب القطاعي للعراق وارتفاع مساهمة القطاع الزراعي فيه والابتعاد عن الاقتصاد البني . وبهذا يفسح المجال لخلق وظائف جديدة وفرص عمل من خلل اعادة دور الاقطاع الزراعي وزيادة الاستثمار في سواء فالجانب النباتي او الحيواني وبالتالي سيوفر فرص عمل تقلل من البطالة وهذا بطبيعة الحال سيقلل من الفقر هذا الى جانب ما يحققه من فوائد بيئية لتقليل نسب التلوث وتصحر وتقليل من ارتفاع نسبة الحرارة والتطرف الحراري لاسيما في مدن العراق من خلال اعادة حزام المدن الاخضر وزيادة المساحات الخضراء داخل المدن وبالتالي يعد خطوه اولى نحو السيادة الغذائية وتحقيق الاستقرار الغذائي ولا سيما اثناء الازمات

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث هل يمكن تطبيق الاقتصاد الاخضر في قطاع الزراعة في العراق ، وماهي اثاره الايجابية على مشكلتي البطالة والفقر .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من ان امكانية تطبيق الاقتصاد الاخضر فالعراق امكانية عالية فالعراق يملك الامكانيات الطبيعية والبشرية لتطبيق تجربة الاقتصاد الاخضر بنجاح ، كما انه أي الاقتصاد الاخر ممكن ان يسهم بشكل فعال في حل مشكلتي البطالة والفقر.

العامل الزراعة : القطاع الزراعي العراقي من اهم القطاعات الانتاجية بعد القطاع النفطي ويعتبر عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث كان العراق مصدرا للحبوب من القمح والشعير والرز وكذلك للتمور وهو المصدر الرئيس لتكوين الناتج المحلي الاجمالي[١]، الا ان هذا القطاع تراجع خلال العقود الخمسة الاخيرة وتجلت صوره بعد تفتيت مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣

بسبب الاعتماد على الريع النفطي ما ادى الى تراجع الانتاج الزراعي والاراضي المخصصة للزراعة في عموم العراق .حيث بلغت الاراضي الصالحة للزراعة عام ٢٠١٨ ٢٣.٤ مليون دوم في حين لم تشكل الاراضي الكلية المزروعة المستغلة ٦.٣ مليون دونم هذا الى جانب ما اصاب العراق من تصحر اذ زادت نسبة التصحر ، و شمل هذا التراجع كافة مكونات القطاع الزراعي العراقي النباتي والحيواني وكذلك النشاطات التابعة لها من الاسمدة والبذور والكيمياويات والارشاد والبنى التحتية وحتى العلاقات الخلفية والامامية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى كالصناعة والكهرباء والتعليم والامن، وادى هذا الى زيادة تصحر الاراضي ينظر جدول (١)، حيث سجل الوقود المعدني المتضمن للنفط والمنتجات النفطية اعلى نسبة مساهمة والتي بلغت ٩٩.٩% من اجمالي الصادرات فيما سجلت بقية القطاعات من القطاع الزراعي والمواد الغذائية وسلع مصنعة شكلت نسبة ٠.١% من اجمالي الصادرات لعام٢٠١٨ [٢]

جدول (١) مساحة التصحر في العراق لعام ٢٠١٦

نوع التصحر	شدة التصحر	المساحة المتأثرة (دونم)
التعرية الريحية	خفيف – متوسط	٥,٧٢٤,٠٠٠
	شديد – شديد جدا	٢,٦١٢,٠٠٠
التعرية المائية	خفيف – متوسط	١٨,٧٦٤,٠٠٠
	شديد – شديد جدا	
تملح التربة	خفيف – متوسط	٥,٢٨٨,٠٠٠
	شديد – شديد جدا	٢٦,٧١٦,٠٠٠
تصلب التربة	كلسي	٦٧,٠٨٤,٠٠٠
	جبسي	٣٤,٤٠٠,٠٠٠
مجموع المساحة المتأثرة بالتصحر ونسبتها		١٦٠,٥٨٨.٠٠٠

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصاء ،تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لعام٢٠١٨

يعد الاستثمار في النشاط الزراعي احد اهم الدعائم الاساسية التي تسهم في تطوير القطاع الزرعي والقضاء على التصحر ويساهم في تعزيز البنية التحتية له، فعلى سبيل المثال الاستثمار في القطاع السمكي او ما يعرف بالاستزراع السمكي يحقق أموال طائلة للقطاع الزراعي ، هذا الى جانب ما يحققه الاستثمار في الاستزراع السمكي من فرص عمل فضلا عن انه مشروع قليل الضرر بالبيئة اذ لو استثمر بشكل صحيح في باقي جوانب القطاع الزراعي لرفد الدخل القومي بأموال و هذا يضاهي الاستثمار في

النفط ويساهم في تحقيق السيادة الغذائية فعلى العراق ان يسعى لتحقيق وترسيخ هذه المفهوم فان مفهوم الامن الغذائي الذي كان يعتمد علية العراق خلق له مشاكل سياسية وضعف في ادارة الخزين الاستراتيجي اثناء الازمات ولهذا فانه الاقتصاد الزراعي يحتاج الى تحسين وتطوير لابتعاد عن المساومات الغذائية وتعريضه الدولة الى ضغوطات في اسعار الغذاء ومساومات سياسية في هذه المجال فان عدم استقرار الغذاء وعدم تأمينه يؤدي الى جوع وفقر اكبر ، فالسيادة الغذائية هي بديل للأمن الغذائي اذ تسعى لتصحيح عدم التوازن في نموذج النمو الغذائي العالمي اي انها تدعوا اعادة توزيع القوة في نظام الغذائي العالمي ولذلك من خلال تحسين حوكمة الغذاء والزراعة والتصدي لمشاكل الجزع والفقر بطرق ابداعية كان للاقتصاد الاخضر دورا رئيسا فيها فالهدف واحد هو من اجل حقوق المستهلك وصيانه البيئة الاجيال القادمة . فكل من المزارعون وكذلك صيادو الاسماك ومعهم الرعاة وكل منتجو الغذاء الاخرون يمرون بمعارك يومية للحفاظ على رزقهم وبيئتهم ويمكن تحقيق هذا الهدف بتحقيق السيادة الغذائية من خلال اليه الاقتصاد الاخضر اذ بدأ العراق في اقامة مشاريع للاستزراع السمكي في اغلب محافظات العراق ينظر جدول(٢) وخريطة (١). اذ نجد ان محافظة بغداد تتصدر المرتبة الاولى في نسبة مشاريع الاستزراع السمكي ويتفوق جانب الكرخ على الرصاف فيها وتأتي كل من البصرة وميسان وواسط على التوالي بعد بغداد في حين تأتي صلاح الدين ونينوى في المرتبة الاخيرة في نسبة المشاريع وقد يعود هذا الى طبيعة اهالي المنطقة في رغبتهم للأسماك ومن الجدير بذكر هنا ان مشاريع الاستزراع السمكي لا تناسب حاجة العراق للتأمين ما يحتاجه السوق المحلية من هذا نوع من الحلوم والذي يعد مصدر غذائي جديد هذا الى جانب ان مشاريع لها ميزات كثيره منها سد حاجه المحلية وحاجة المزارع نفسه للطعام وتوفير فرص عمل تساهم في تقليل البطالة والفقر وتوفر مردود ودخل جيد ولا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وهي كذلك مشاريع لا تسبب تلوث لذا يفضل ان يزيد عدد هذه المشاريع ولاسيما في محافظات ذي قار والمثنى والديوانية والتي هي محافظات احتلت المراتب الاولى في مستوى الفقر والبطالة هذا اذا ما علمنا ان كل قفص من هذه الاقفاص ولاسيما النوع المغلق يحتاج الى حوالي ٦ عامل واما بالنسبة لنوع العائم فيحتاج حوالي ٤[٣] اشخاص ومن هنا نستطيع ان نتوضح كمية فرص العمل التي يمكن ان تخلقها هكذا مشاريع اما بالنسبة للنوع الترابي فهذه لا تحتاج الى ايدي عاملة كثيرة ولا مستلزمات وتكون ذات مردود انتاج عالي .

جدول ٢ توزيع جغرافي للاستثمار السمكي في العراق ٢٠٢٠

المحافظة	عدد المشاريع الاحواض الترابية	الانتاج \ طن \ سنويا	عدد المشاريع الاقفاص العائمة	الانتاج\ طن \ سنويا	عدد المشاريع النظام المغلق	الانتاج \ طن \ سنويا	عدد المشاريع الاهلية	الانتاج الكلي للمحافظات\ طن \ سنويا	نسبة الانتاج كل محافظة من الانتاج الكلي%	نسبة كل محافظة من المشاريع %
بغداد الرصافة	٢٣٩	١٧٣٠	٩	٢٥٨	٠	٠	٥	١٩٨٨	10.5	10.7
بغداد الكرخ	٢٤٧	٧٨٢	٧٧	١٦٣٦	١	١٠٠	١	٢١٥٨	11.4	14.3
بابل	١١١	٣٢٠٠	١٠٨	٣١٣٠	٣	٠	١٠	٦٣٣٠	33.5	10.2
واسط	١٩٦	٣٩٩	٦٨	١٥٧	٢	٢٠٠	٨	٧٥٦	4.0	12.0
ميسان	٧٩	٥٦	٢٢٥	١٨٠	٢٠	قيد الانشاء	١	٢٣٦	1.2	14.3
الديوانية	٩	٢٣	٢٥	٢٤١	٠	--	١	٢٦٤	1.4	1.5
المثنى	٣٥	٤٠	٩	٣٥	١	٢٥٠	–	٣٢٥	1.7	1.9
كربلاء المقدسة	٦	١٠	١٢	٥٠	–	–	–	٦٠	0.31	0.7
كركوك	٣٠	٦٠	–	–	١	١٠٠	–	١٦٠	0.8	1.3
ذي قار	٣٣	١٦٨	٨٠	٣٢٠	–	٠	–	٤٨٨	2.5	4.9
البصرة	٤٤	٤٠	٤٠٢	٢٥٠	١	٣٠٠	–	٥٩٠	3.1	19.6
النجف الاشرف	٣٤	٩٣٥	١٢	٩	٣	٥٠٠	–	١٤٤٤	7.6	2.1
صلاح الدين	–	–	٤	٠	–	٠	–	٠	0	0.1
الانبار	١٨	٢٠٠٤	٣٦	١٨٣٣	–	٠	–	٣٨٣٧	20.3	2.3
نينوى	٢١	٦	٢	٢	–	٠	–	٨	0.04	1.0
ديالى	٣٩	–	١١	٠	١	٢٠٠	–	٢٠٠	1.0	2.2
المجموع	١١٤١	٩٤٥٣	١٠٨٠	٨١٠١	٣٣	١٦٥٠	٢٦	١٨٦٤٤	100	100

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ،هيئة الثروة الحيوانية ، قسم مصائد الاسماك ،٢٠٢١

خريطة ١ توزيع جغرافي لنسب الاستثمار والانتاج السمكي في العراق ٢٠٢٠

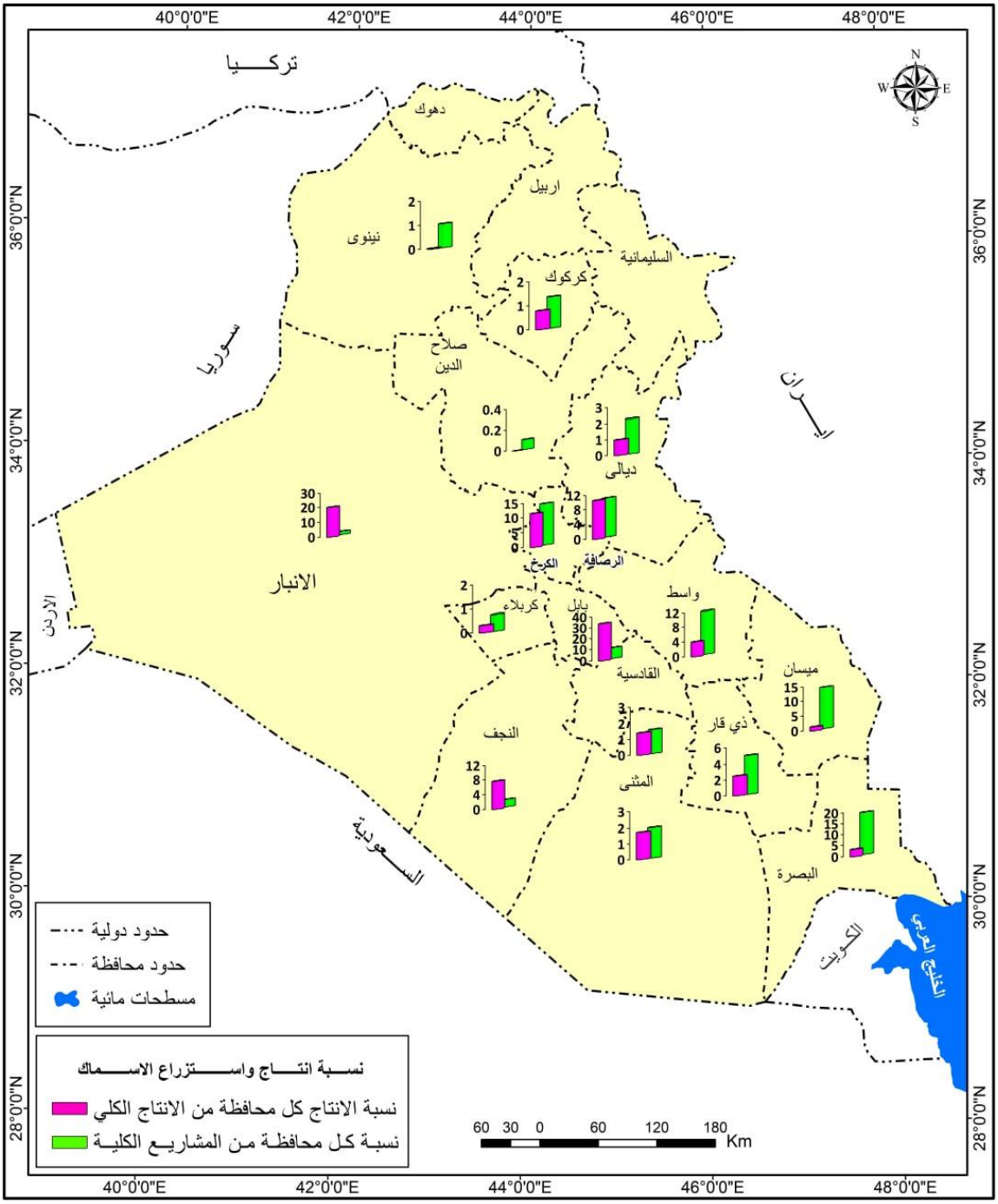

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول ٢

ان اقامة المشاريع الاستثمارية ذات الطاقات الانتاجية العالية وبمختلف النشاطات الزراعية وادخال تقنيات حديثة هذا سيحقق السيادة الغذائي فضلا عن توفير مواد الخام التي تدخل في الصناعة والصناعات الزراعية وتدعم القطاع الصناعي وتوفر العملة الصعبة وزيادة معدل التوظيف وخفض نسبة البطالة وتقليل ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة . وقد وضع العراق خطة للمشاريع الاستثمارية لكافة القطاعات سواء القطاع الزراعي الصناعي و السكني او السياحي وغيرها من القطاعات ينظر جدول ٣ نلاحظ من الجدول ان حصة بغداد تتفوق في القطاع السكني وتعليمي وصحي والتجاري بعدد ٥٨، ١١ ، ١٥ ،١١٥ على التوالي في حين تتصدر محافظة البصرة في عدد مشاريع في القطاع الصناعي البالغة ٣٤ مشروع اما محافظة النجف تتصدر قطاع السياحي والخدمي بعدد ٥٥ ، ٩٣ على التوالي في حين تحتل المثنى مكانة الصدارة بعدد المشاريع الزراعية والتي تبلغ ٣١ مشروع وفي المحصلة النهائية نستخلص من الجدول ان المشاريع الزراعية بشكل عام لم تصل الى نسب عالية مقارنة بالمشاريع الاخرى فأعلى نسبة كانت ٢٦.٤ مقارنة بالمشاريع الاخرى في محافظة المثنى في حين نجد ان هناك محافظات لم تحظى في اي مشروع زراعي مثل محافظة الديوانية اذ كانت نسبة هذه المشاريع صفر مع العلم انها محافظة اراضيه ذات قدرة زراعية جيدة ويمكن انشاء مشاريع زراعية متعددة فيها قد تسد حاجة منطقة الفرات الاوسط من المحاصيل الزراعية من الحنطة والشعير وغيرها ، وقد بلغت نسبة المشاريع الزراعية من المشاريع الاخرى في بغداد ٤.١ وهذا لا يتناسب مع مساحة بغداد وحجمها السكاني وهذا ينطبق على محافظة البصرة والتي تعد ايضا ذات حجم سكاني كبير بلغت نسبة المشاريع الزراعية الى المشاريع الاخرى ١.٦ اما في كل من ميسان وذي قار بلغت نسبة المشاريع الزراعية ١٤.٢ و ٤ على التوالي وهذا لا يتناسب مع مستوى ونسب الفقر والبطالة في هاتين المحافظتين فكان لزاماً على الدولة ان ترفع من نسبة محافظات المثنى وميسان وذي قار وواسط وبابل والبصرة من المشاريع الزراعية ينظر شكل ١ .

جدول ٣ توزيع جغرافي للمشاريع الاستثمارية حسب محافظات العراق لعام ٢٠٢٠

اسم القطاع / المحافظة	القطاع الصناعي	القطاع السكني	القطاع السياحي	القطاع الخدمي	القطاع التعليمي	القطاع الصحي	القطاع التجاري	القطاع الزراعي	فرص العمل للقطاع الزراعي	مساحة الاراضي المستغلة في المشاريع الزراعية / دونم	نسبة المشاريع الزراعية من المشاريع بالعراق %
نينوى	٥	٥	١٣	١٦	٠	٠	٠	٣	٦٠	١٧٠٣	٧.١
كركوك	١٥	٣٦	١٠	٢٢	١	٠	٥٨	٢	٨٠	١٢٧٨٩	١.٣
صلاح الدين	١١	٥٤	٨	٦٥	٠	٨	١٦	٤	١١٤٠	٢٠٣٥٥	٢.٤
ديالى	٠	٩	٢	٦	٠	٠	٣	٥	٦٠٨	٨٩٥٨	٢٠
الانبار	١٧	٢٠	١	٢٥	٠	٠	٠	١١	٦٧٥	١٥٠٢٧١	١٤.٨
بغداد	٢٧	٥٨	٤٥	٦	١١	١٥	١١٥	١٢	٨٤٠	١٣٧٢	٤.١
بابل	٢٥	٣	٧	١	٠	١	١٤	٣	٠	٨	٥.٥
واسط	٤	٢	٣	١	٠	١	٥	٥	١٧٣	٤٢٧٧٧	٢٣.٨
كربلاء	١١	٩	١٩	٣	٠	٥	١٠	٧	٤١٧	٤١٦٩	١٠.٩٣
ديوانية	٤	٧	٣	٢	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠
النجف	٢٢	٤٩	٥٥	٩٣	١٣	٨	٠	١٥	٢٠٠	٢٥٢٠٢٠	٦.٦
مثنى	٢٩	١٢	٥	٢٦	١	٦	٧	٣١	١٧٠٢	١٨٥٤٤٣	٢٦.٤
ميسان	٢	٣	٤	٢	٢	١	١٠	٤	٢٠٥	٢٣٨٩١	١٤.٢
ذي قار	٤	١١	١	٤	٣	١	–	١	١٧	٥	٤
البصرة	٣٤	١١	٢٠	٨	٣	٥	٣٥	٢	٣٥٨	٨٨٠٥	١.٦

المصدر :جمهورية العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، الوحدة النافذة ، قسم المشاريع ، ٢٠٢١

شكل ١ توزيع جغرافي لنسب المشاريع الزراعية من المشاريع الكلية في العراق لعام ٢٠٢٠

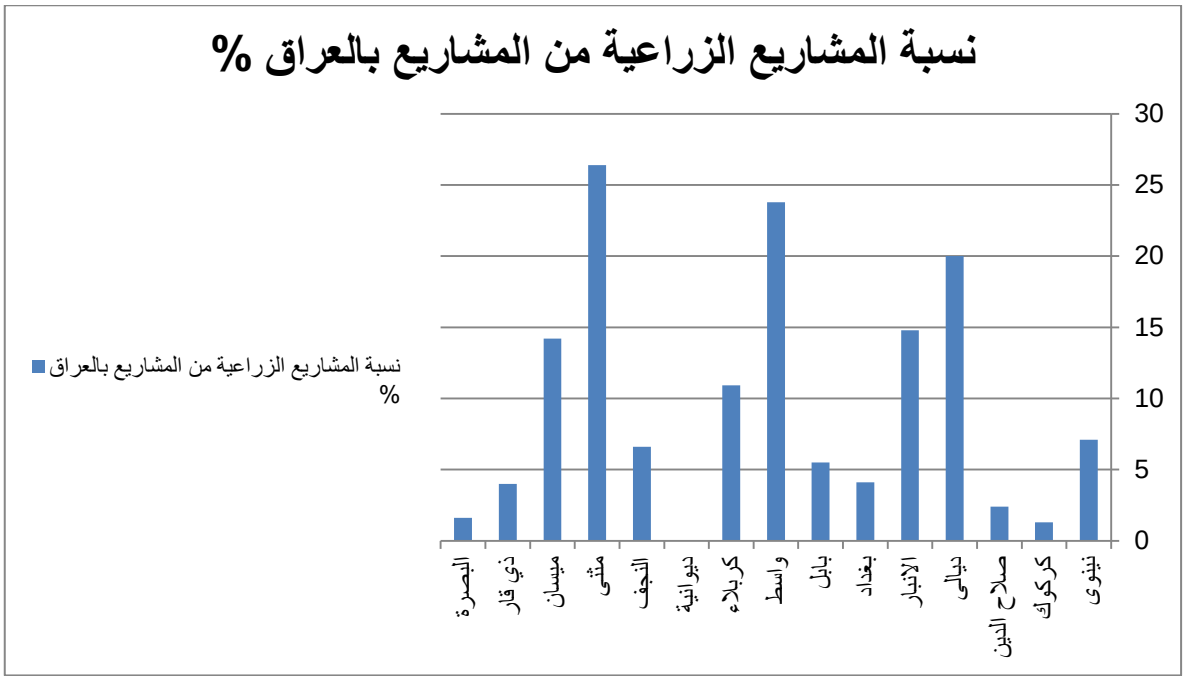

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول ٣

فالمشاريع الاستثمارية الزراعية تحقق فرص عمل عالية فبالعودة الى جدول ذاته نجد ان هذه المشاريع حققت ١٧٠٢ ، ١١٤٠ فرصة عمل لمحافظتي المثنى وصلاح الدين على التوالي وهذا رقم لا يستهان بهي في محافظات تكثر فيها البطالة ، ونجد ان اقل فرص عمل كانت من نصيب محافظة ذي قار بواقع ١٧ فرصه عمل في حين لا توجد اي فرصة عمل في محافظة الديوانية وهنا يتبين ان عدد فرص العمل لا يتناسب طرديا مع عدد مشاريع القطاع الزراعي بالاعتماد على نوع المشروع وخير مثال على ذلك فارغ بينه فرص العمل لكل محافظتي بغداد وذي قار وكذلك عند المقارنة بينه عدد المشاريع في كل محافظتي صلاح الدين وميسان في واقع ٤ مشاريع لك منهما نجد التباين واضح في عدد فرص العمل اذ بلغ ١١٤٠ في صلاح الدين و٢٠٥ في ميسان ، ينظر خريطة ٢

خريطة ٢ التوزيع الجغرافي لفرص العمل للمشاريع الزراعية

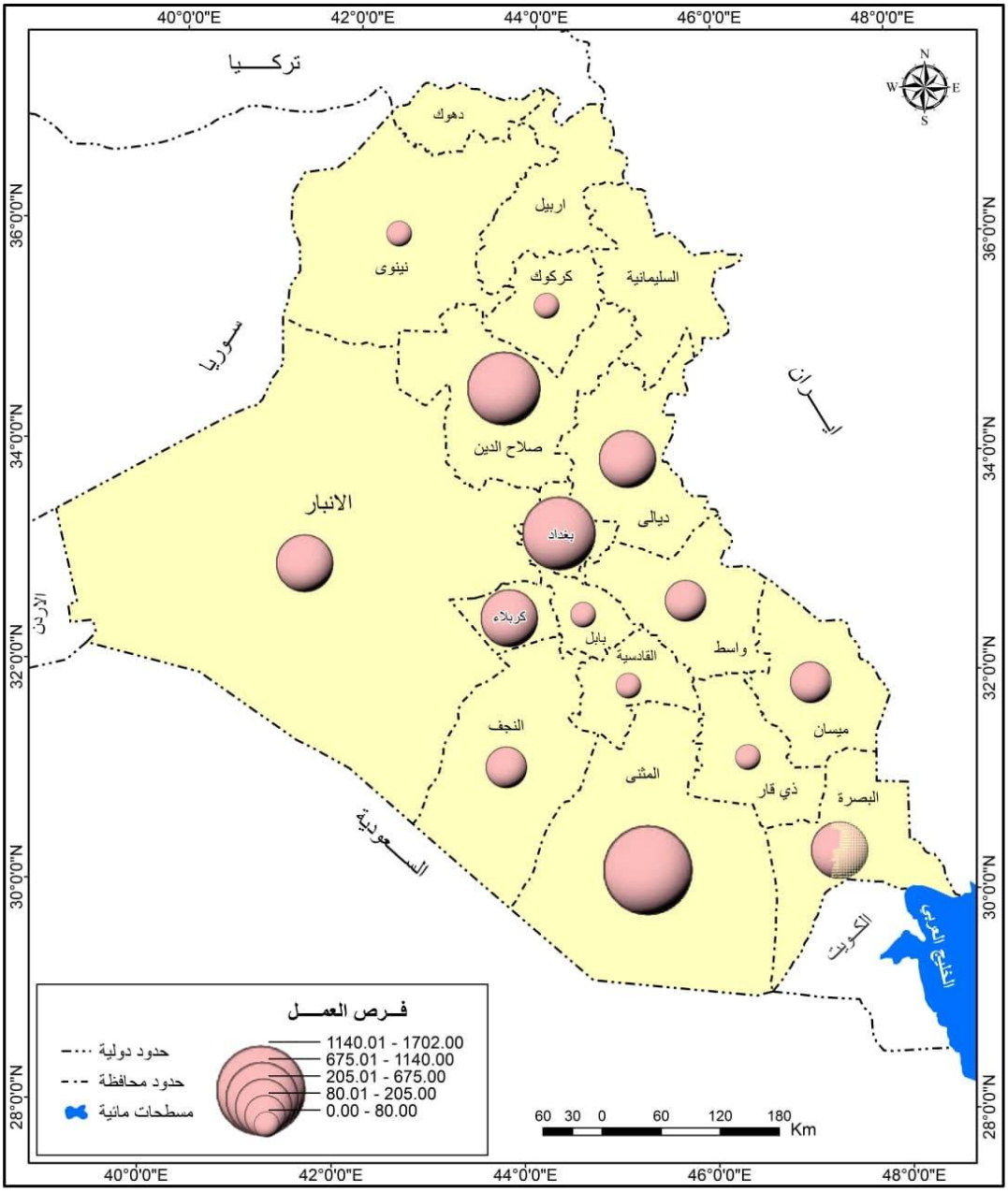

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول ٣

بلغت اعداد الفرص الاستثمارية المهيأة في القطاع الزراعي لعام ٢٠١٧ (١٨٠) فرصة استثمارية بمساحة تقدر (٢١٨٦٥٤٩) دونم بينما عام ٢٠١٩ (٢١٤) فرصة استثمارية بمساحة اجمالية تقدر (٣٢٢٤٢٦٥) دونم .

ويتبين من الجدول(٤) وخريطة ٣ حصلت ديالى على اعلى فرص استثمارية لعام ٢٠١٩ بواقع ٥٦ فرصة وواسط بواقع ٤١ وبغداد ٢٩ وبينما بابل لم تحصل على فرص استثمارية ، وهذا يبين حجم الفرص الاستثمارية التي تعد احد اهم مرتكزات التنمية الاقتصادية والتنمية الريفية في دولة والنهوض بالواقع الزراعي الحالي . ان لهذه الفرص يستلزم وضع استراتيجية محكمة بأفضل الخصائص والمواصفات التي تناسب القطاع الزراعي وتطوره . سيرفع هذا من تأهيل الاقتصاد الاخضر في العراق اذ استغلت بشكل الصحيح

جدول(٤) التوزيع الجغرافي للفرص الاستثمارية في محافظات العراق لعام ٢٠١٩

المحافظة	اعداد المشاريع	المساحات المعروضة للاستثمار / دونم
محافظة بغداد (الكرخ فقط)	٢٩	٣١٨
نينو ى	٣	٨٣٠٠
كركوك	–	–
صلاح الدين	٥	٣١١٠٠
الانبار	٩	٨٠٧٠٠٠
بابل	–	–
ديالى	٥٦	٢٥٩٣٧٠
واسط	٤١	٤٠٦٥١٢
كربلاء المقدسة	٣	٣١٥٠٠٠
النجف الاشرف	٣	٧٣٠٠٠٠
الديوانية	٢٦	٨٤٨٥٠
ذي قار	١٠	٢٩٩٠٨
المثنى	١	٤٠٠٠٠٠
ميسان	٢١	١٣٠٠٠٠
البصرة	٧	٢١٩٠٧
المجموع الكلي	٢١٤	٣٢٢٤٢٦٥

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة الاستثمار الزراعي ،قسم الدراسات والاحصاء ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠٢٠

ان ما يحدث من تضخم في المناطق الحضرية في العراق جعل هذا من المدن العراقية اقاليم هامشية تفتقد الى نمو التركيب على زيادة المشاريع الانتاجية وزيادة فرص العمل قد يؤدي هذا الى ازالة عدم التكافئ الاقتصادي والاجتماعي في داخل هذه المناطق الحضرية وتحويل هذه المناطق الهامشية الى اقاليم فرص وظيفية وتتناقص تدريجيا مستويات التفاوت في التنمية بين الوحدات الجغرافية بالدولة

خريطة ٣ التوزيع الجغرافي الاعداد المشاريع الزراعية في العراق لعام ٢٠١٩

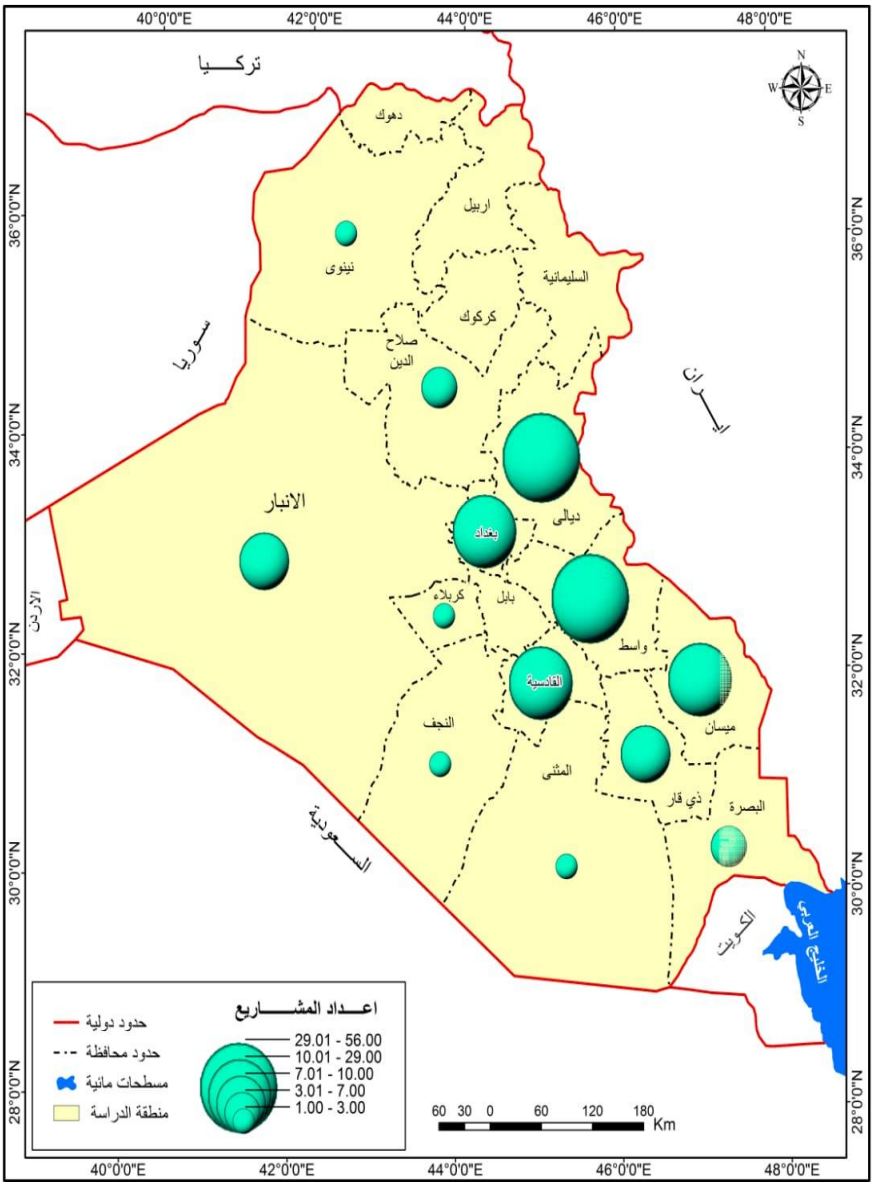

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول ٤

وهنا سنطرح اهم المشاكل الاجتماعية التي يمكن للاقتصاد الاخضر ان يساهم في حلها وهي مشاكل مفصلية وحقيقية في المجتمع العراقي :

البطالة والفقر :- عان العراق طويلا من اعراض الداء الهولندي وتذبذب اسعار النفط الذي يعد المورد الاساسي له وتصدير النفط بشكلة الخام وهذه ما ساعد على اضعاف القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق ولاسيما الصناعة والزراعة و مع النمو السكاني والزيادة الطبيعية مع عدم وجود خطط مدروسة لتواجه الزيادة السكانية فأصبحت البطالة اهم مظاهر اختلال سوق العمل العراقي من عام ٢٠٠٤ الى الان ولوجه الاخر للبطالة هو الفقر فأينما وجدت البطالة ترافقه معها الفقر ، وان تخضير الاقتصاد يمثل محرك لنمو بشكل عام كما انه مولد لوظائف جديدة، ويمكن لهذه الاستراتيجية استئصال الفقر المستدام والبطالة في العراق.

فعلى مدى السنوات الماضية ازدادت نسبة الفقر والبطالة ويعود هذا الى انعداما للعدالة الاجتماعية من خلال عدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفر فرص الدخل وانعدام الخطط التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية فاستفحال كل من البطالة والفقر ان يؤديا الى ضياع مردودات التنمية وعد الاستفادة منها وتدويرها في قطاعات تنمي الدولة اي ان الفقر والبطالة يقضيان على اي نتائج قد تكون مبشره لنهوض بالمجتمع. ومن خصائص الاقتصاد الاخضر ان يقضي على جميع هذه التناقضات ويسعى الى توفير فرص متنوعة للتنمية الاقتصادية وتخلص من الفقر دون استنفاذ الموارد الطبيعية للدولة ويعتبر هذا ضرورة خاصة للدول ذات الدخل الريعي ومن بينها العراق وهو احد مسببات الفقر في هذه الدول ، فالفقر يجر ورائه العديد من الاشكاليات كالقطار عندما يسحب العربات فيجر معه التخلف والمرض والبطالة وغيرها من الامراض والمشاكل التي تعيق التنمية ، فالعراق من الدول التي تبلغ فيها نسبة الفقر مستويات لا تتناسب مع ثرواته ينظر جدول (٥) وخريطة (٤) فنجد ان نسبة الفقر تبلغ ٢٠.٥ الاجمالي العراق وتحتل محافظة المثنى المرتبة الاولى خلال المدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٨ بمستوى الفقر يصل الى ٥٢.١ لعام ٢٠١٨ وتليها محافظة الديوانية بالمرتبة الثانية وهي ايضا ظلت محافظة على تسلسها بالمرتبة والمدة ذاتها ثم تناوبت ذي قار وميسان على المرتبة ثالثة للمدة ذاتها ومن الملفت للنظر الى هذه المحافظات رغم تبابين موارد هذه المحافظات الا انها تحتل مراتب الاولى في جدول الفقر فبعضها مثل ميسان وذي قار يمتلك موارد نفطية واخرى مثل الديوانية وميسان يمتلكون موارد زراعية سوء ادارة هذه الموارد ادى الى ارتفاع مستوى الفقر في هذه المحافظات ونجد ايضا من الجدول ان كل من محافظة وديالى وكربلاء وواسط وصلاح الدين شهدت هذه المحافظات انخفاض في مستوى الفقر ما بين عامي ٢٠٠٧ –٢٠١٨ وتعد محافظة البصرة من اكثر محافظات العراق غنيه ومتنوعه بالموارد الطبيعية

والبشرية وتمتلك فرص واسعة وفتح اسواق عمل كبيرة الا اننا نجد ان معدل البطالة في عام ٢٠٠٧ (٣٢.١) وشهد هذا المعدل تراجع حتى وصل عام ٢٠١٨ (١٦ .٢) ولكن هذا الانخفاض لا يتناسب مع موقع البصرة الاقتصادي وما تملكه من ثروات اما بالنسبة لمحافظة بغداد وهي العاصمة فقد شهدت مستوى فقر بلغ عام ٢٠٠٧ (١٢.٨) وانخفض الى(٩ .٩) عام ٢٠١٨ وهذه النسبة غير مرضية او مقبولة لعاصمة العراق ان ينخفض الجدول حولي ٣% خلال ١٢ عام ، ان هذه العمالة غير المستغلة ينظر لها من زاوية جغرافية تنمية بأنها ركيزة للتنمية اذ احسن استثمارها ، فقد تفضل الكثير من الشركات اقامة مقراتها ومصانعها في هذه المدن للاستفادة من هذه العداد في العاملة والتي تعتبر ارخص مقارنتا مع مناطق ترتفع فيها نسبة الاجور . ان تناقص فرص العمل جعل اعداد العاملين تتضخم في القطاعات الخدمية او ما يعرف بحرف المرتبة الثالثة تصل الى ما يقارب نصف عدد العمالة في هذه المناطق

جدول ٥ التوزيع الجغرافي للفقر حسب محافظات العراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٨

المحافظة	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠١٢	٢٠١٨
دهوك	٩.٣	٩	٥.٨	٨.٦
نينوى	٢٣	٢٣	٣٤.٥	٣٧.٧
السليمانية	٣.٣	٣	٢	٤.٥
كركوك	٩.٨	١١	٩.١	٧.٦
اربيل	٣.٤	٣	٣.٦	٦.٧
ديالى	٣٣.١	٣٤	٢٠.٥	٢٢.٥
الانبار	٢٠.٩	٢١	١٥.٤	١٧
بغداد	١٢.٨	١٣	١٢	٩.٩
بابل	٤١.٢	٤١	١٤.٥	١١.١
كربلاء	٣٦.٩	٣٧	١٢.٤	١٣.٨
واسط	٣٤.٨	٣٦	٢٦.١	١٨.٧
صلاح الدين	٣٩.٩	٤٠	١٦.٦	١٧.٩
النجف	٢٤.٤	٢٥	١٠.٨	١٢.٦
القادسية	٣٥	٣٥	٤٤.١	٤٧.٧١
المثنى	٤٨.٨	٤٩	٥٢.٥	٥٢.١
ذي قار	٣٢	٣٤	٤٠.٩	٣٣.٩
ميسان	٢٥.٣	٢٧	٤٢.٣	٤٥.٤
البصرة	٣٢.١	٣٤	١٤.٩	١٦.٢
العراق	٢٢.٩	٢٣	١٨.٩	٢٠.٥

المصدر : للجنة الفنية لسياسات التخفيف الفقر من العراق ، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق ، ٢٠١٣

١- وزارة التخيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي الاحصائي ، ٢٠٠٩ ، ص١٠

٢- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، واخرون ، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا ،الطبعة الاولى ، مركز الرافدين للحوار ، ٢٠٢٠ ، ص٣٩

خريطة ٤ التوزيع الجغرافي لنسبة الفقر في محافظات العراق

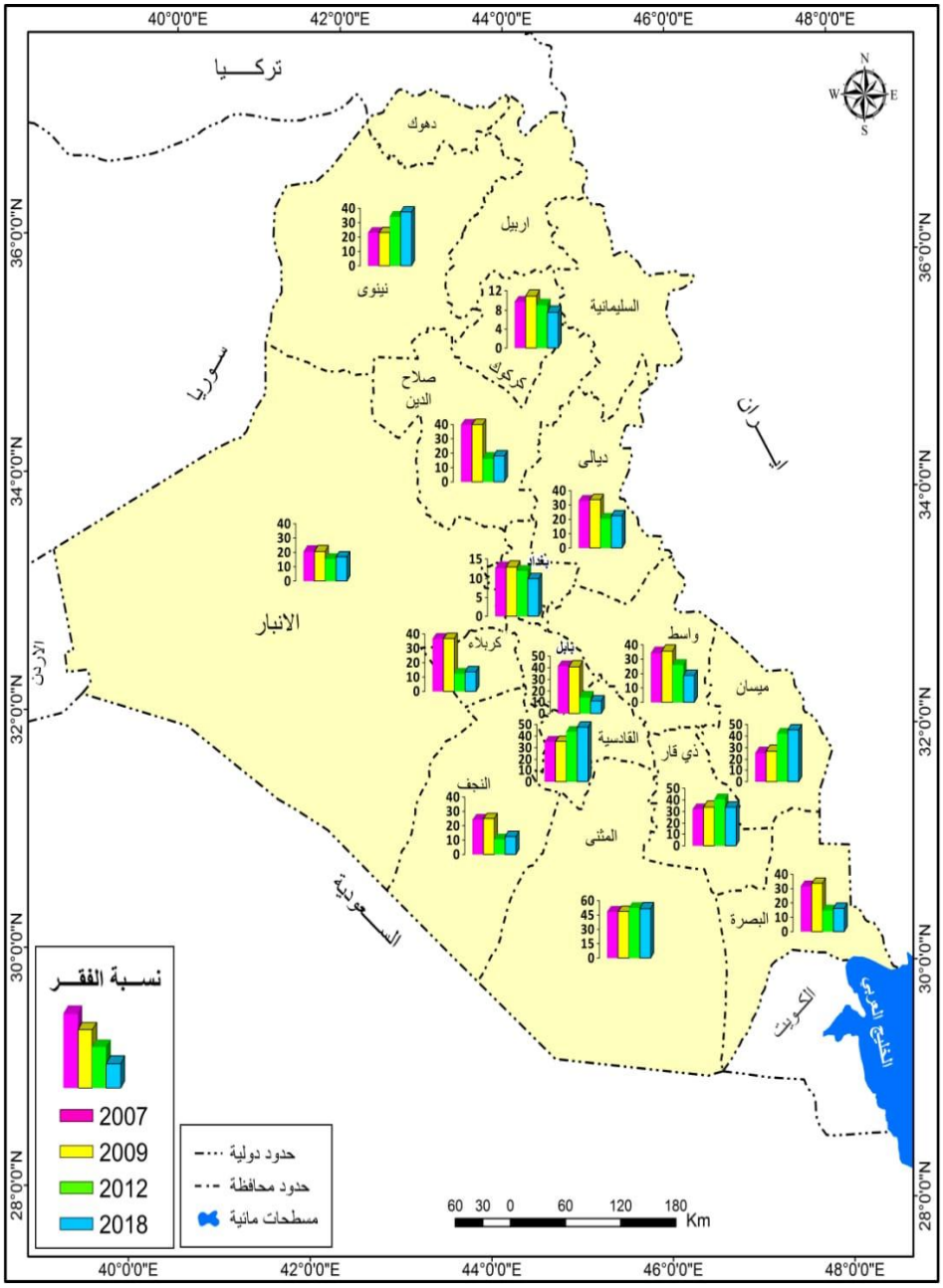

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول ٥

ان الالتزام بالعدالة الاجتماعية احد اركان الاقتصاد الاخضر للمجتمع وهو ليس من اولوياته الجنس البشري فقط بالتجاوز الى مراعاة الاجيال المستقبلية الحيوانية والنباتية والكوكب نفسه ، وان هذه الاستدامة تعني عملية اعادة ترتيب اوراق المجتمع وتوزيعه بشكل الصحيح من الاغنياء الى غير الاغنياء ومن الاجيال الحالية الى الاجيال المستقبلية وان هذا الفقر والبؤس المنتشرين اليوم في العراق لهما نتائج سلبية

لا تقتصر على الحاضر بل تصل الاجيال المستقبل . يحارب الاقتصاد الاخضر الفقر من خلال ثلاثة اركان (الدخل ، التكلفة ، النوعية) بزيادة دخل الفئات الهشة من المجتمع ، والحد من التكاليف التي يدفعها لقاء طلب احتياجاتهم الاساسية من المياه ، والسكن ، والغذاء ، والكهرباء ،وتحسين نوعية الحياة والعيش المستدام والحد من الهجرة .

فمن اهداف التنمية الرئيسة هو القضاء على البطالة او الحد منها على اقل تقدير وذلك اما بالتصنيع او من خلال استغلال الموارد وتقديم الخدمات وتقليل الاعتماد على الخارج وذلك عن طريق تنمية المناطق الاكثر تخلفاً فأن مساله عدم التكافئ في مساله توزيع الفرص والثروات وضع ادى الى كبر الهوه او الفجوة ما بين اقاليم الدولة وطبقات المجتمع ومن خلال الجدولين (٦-٧) نلاحظ ان اعلى مستويات البطالة خلال مدة الدراسة كانت تتركز في محافظات المثنى والقادسية والناصرية وفي الوقت نفسة تمتلك اقل معدل للنشطين اقتصاديا . ولكن نلاحظ ان معدل البطالة سجل تناقص مستمر وارتفاع معدل النشطين اقتصاديا خلال فترة الدراسة فقد سجلت اعلى مستويات البطالة سنه ٢٠٠٤ بمعدل ٢٦.٨٠ وسجلت ادنى مستوياتها سنه (٢٠١٦) ١٠.٨٢ واعلى معدل نشط اقتصادي سنه (٢٠٠٤) ٨٤.٥٠ حسب احصائيات وزارة التخطيط ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدل البطالة المستمر سبب قضية الوظائف المستحدثة دون ان تكون هناك انتاجية في العمل ودليل على هذا ما رافقة في انخفاض الانتاجية ، ويتوافق ان هذه المحافظات الثلاث احتلت ايضا المراتب الاولى في الفقر كما اوردنا سابقا ، وهذا من سمات الدولة الريعية الذي تكثر فيها عائدات الدولة من النفط وتقل فيها فرص العمل ينظر الى الخريطتين (٥ -٦) .

ان كل من الفقر والبطالة وضعف الخدمات قد تؤدي الى ضياع مردودات التنمية وتأكلها وعدم الاستفادة منها وتدوير فوائدها في القطاعات التي تنمي الدولة ، ويشترك كل من الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة في هدف القضاء على الفقر والبطالة من هنا نلاحظ العلاقة ما بين واقع محافظات العراق واحتياجها لتطبيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاخضر

الجدول (٦) معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظات

المحافظة	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٧
نينوى	26.20	٣٣.٦٧	21.91	14.58	٨.٧٩	–	١٩.٢
كركوك	31.30	٩.٦١	12.63	4.94	٣.٩٨	9.92	٦.٣
ديالى	34.70	٣٦.٦٢	14.62	12.93	١١.١١	5.68	١٣.١
الانبار	25.00	–	13.77	10.70	٢١.٣٢	–	٣٢.٤
بغداد	28.50	٢٤.٨١	11.77	15.03	١٣.٣٢	9.83	٩.٣
بابل	13.50	٢٥.٢٣	12.34	8.44	١٠.٠٤	7.32	١٣.٨
كربلاء	13.00	٢٠.١٥	14.20	7.42	٧.٦٥	7.10	٦.٧
واسط	17.10	١٨.٠٦	12.71	13.05	١١.٣٥	10.78	٨.٧
صلاح الدين	16.90	٤١.٢٠	18.01	8.74	٩.٩٥	10.79	٩.٥
النجف	21.60	٢٠.٢١	14.48	11.07	١٠.٢٠	9.51	٩.٤
القادسية	35.20	٢٥	14.78	13.31	١٥.٤٧	11.86	١٧.٤
المثنى	29.90	٢١.٠٦	24.89	9.28	١١.٣٣	14.46	١٢.٦
ذي قار	46.90	٢٥.٦٦	30.81	18.5	١٨.٦٨	14.92	١٨.٧
ميسان	24.60	١٦.١٠	16.58	15.30	١٥.٦٨	17.06	٢٠.٤
البصرة	10.50	١٤.٩٢	15.51	14.65	١٢.٤٣	12.39	٧.٦
الاجمالي	26.80	٢٢.٩١	15.34	11.92	١١.٤٥	10.82	١٣.٨

المصدر :جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩ ، بغداد ، ص ٧١-٧٤

خريطة ٥ التوزيع الجغرافي لمعدل البطالة في العراق ٢٠٠٤-٢٠١٧

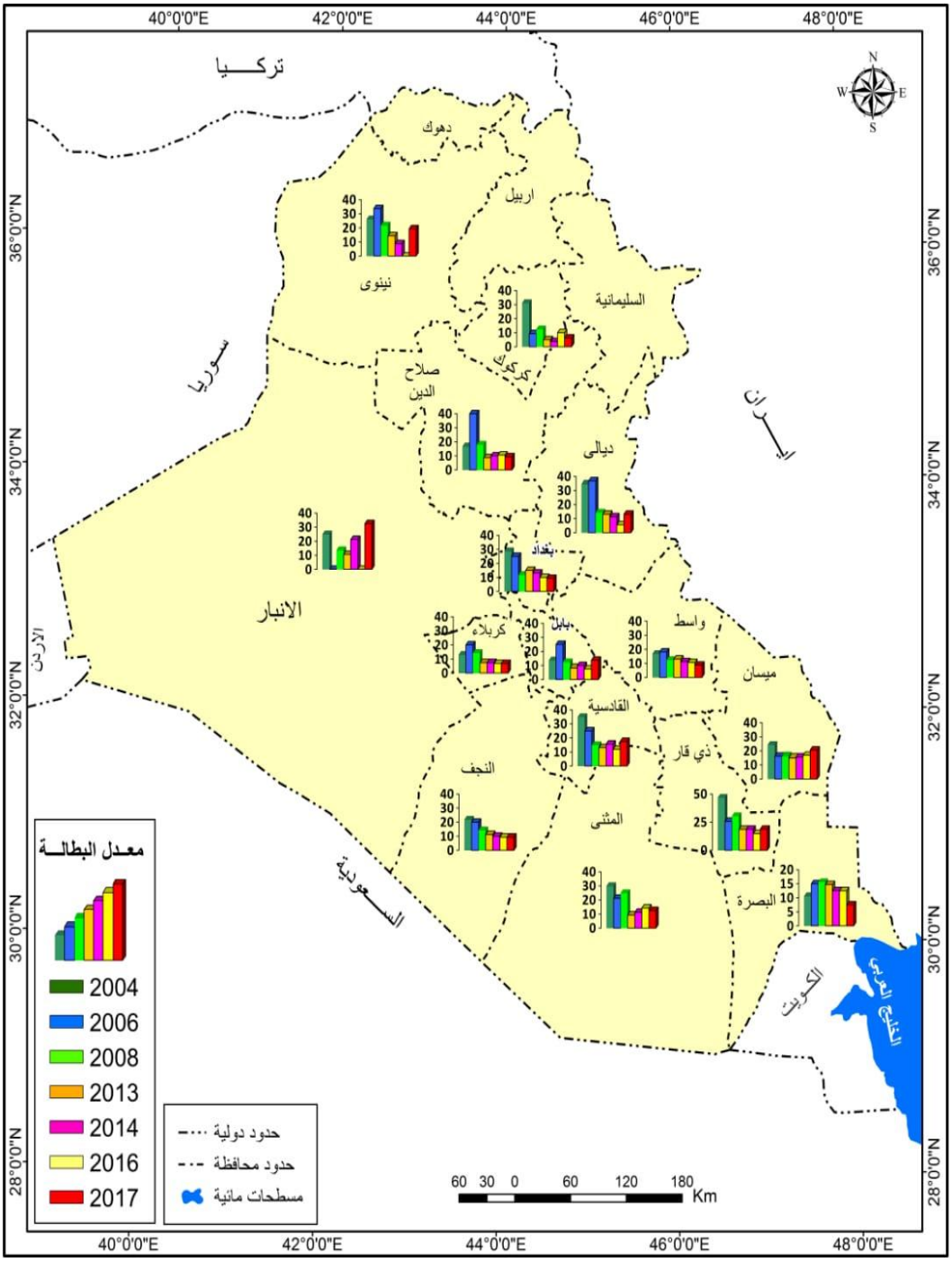

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول ٦

جدول (٧) معدل النشطين اقتصاديا فاكثر من ١٥ عام

المحافظة	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٧
نينوى	٤٥.١٠	50.68	٤٣.١٦	٣٩.٧٧	39.2	–	39.4
كركوك	٤٨.٤٠	–	٤٢.٨٩	٤٧.٥٧	46	٣٩.٧٦	40.3
ديالى	٤٣.٧٠	46.86	٤٥.٤١	٤٠.٠٨	39.7	٤١.٠٩	45.7
الانبار	٤٧.٥	–	٤٦.٩٨	٤٢.٦٦	41.8	–	48.5
بغداد	٤٦.٠٠	48.75	٥١.٩١	٤٢.٨١	44.7	٤٤.٥٧	43.9
بابل	٦١.٠٠	62.29	٥٤.٧٣	٤٩.٥٠	42.4	٥١.٠٢	41.5
كربلاء	٥٠.٠٠	46.13	٤٣.٧٣	٤٠.٠١	44.9	٤٠.٨١	39.6
واسط	٦٤.٣٠	54.32	٤٩.٣٠	٤١.٥٦	42.6	٤٤.٩٣	39.5
صلاح الدين	٥٣.٩٠	50.43	٤٧.٥٨	٤١.٣٥	40.2	٤٠.٨١	38.2
النجف	٤٥.٠٠	47.78	٤٣.٦٣	٤٥.٣٧	43.9	٤٢.١١	41.6
القادسية	٥٢.٦٠	50.26	٤٩.٣٣	٤١.٠٤	45.6	٤٠.٧٣	40.4
المثنى	٥٣.١٠	46.61	٤٢.١٢	٣٧.٥٩	35.3	٣٧.١٦	37.6
ذي قار	٤٢.٠٠	45.76	٤٣.٤٧	٤٠.٤٤	39.3	٣٨.٦٤	41.2
ميسان	٥١.٩٠	47.33	٤٤.٨٢	٤١.٤٧	41.3	٣٧.٨٥	37.5
البصرة	٤٦.٢٠	45.49	٤١.٧٠	٤٣.٢٢	39.3	٤٣.٩٨	41.5
الاجمالي	٤٨.٥٠	٤٩.٧٢	٤٦.٨٤	٤٢.٨٦	٤٢.٧	٤٣.١٥	٤٢.٨

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩ ، بغداد ، ص ٧٥-٧٨

خريطة ٦ توزيع جغرافي لمعدل النشطين اقتصاديا في العراق ٢٠٠٤-٢٠١٧

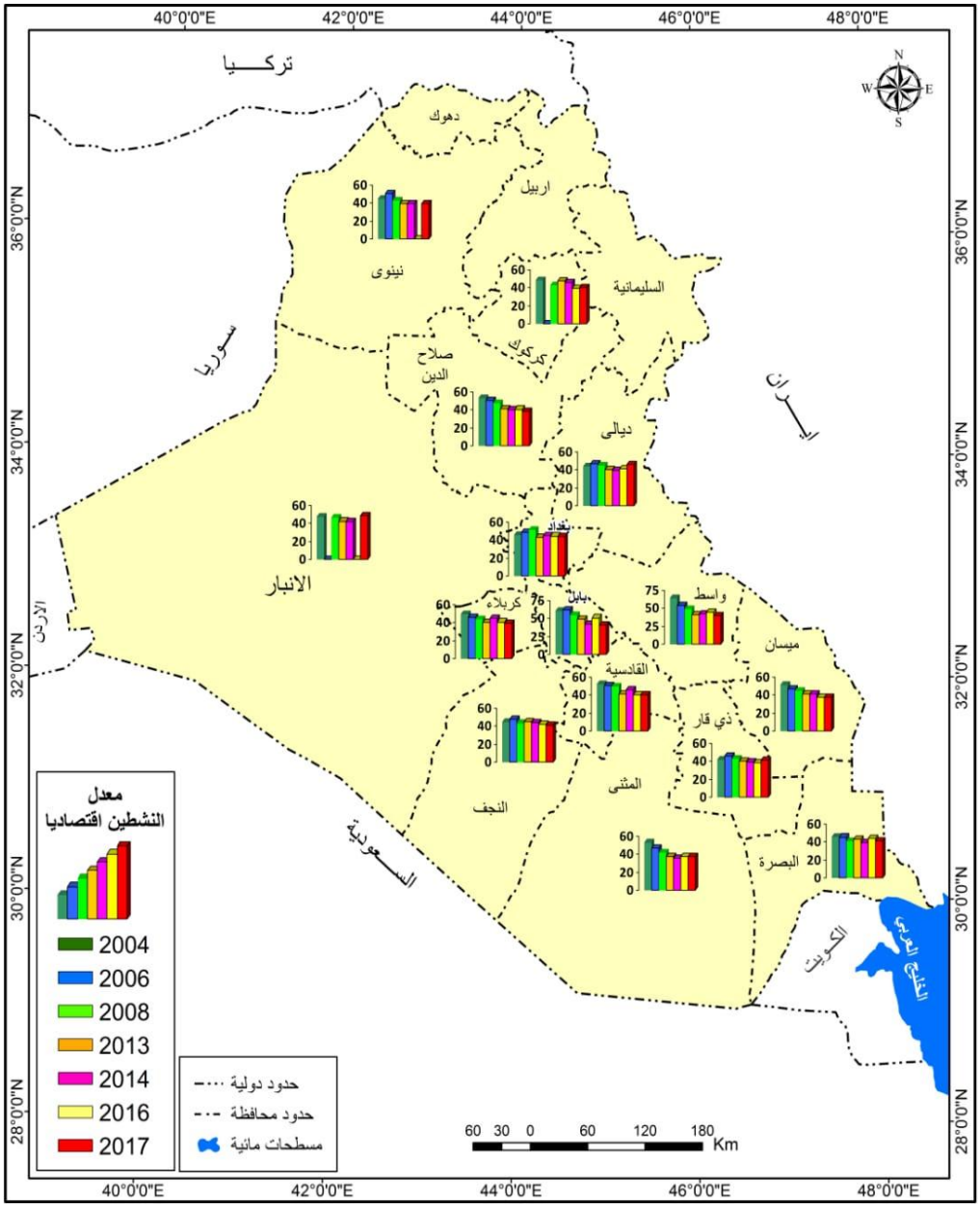

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول ٧

الاستنتاجات:

١-يوفر الاقتصاد الاخضر الكثير من فرص العمل في مجال التنمية الريفية والزراعة العضوية لذا يمكن خلق فرص عمل ومجالات استثمارية في العراق.

٢-قد يكون الاقتصاد الاخضر هو الامل في خفض نسبة البطالة والفقر في العراق .

٣-يمتلك العراق مقومات زراعية تساعده فالاتجاه نحو الاقتصاد الاخضر .

٤-يساهم الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي بالتالي الى تحقيق الامن الغذائي والسيادة الغذائية

الهوامش:

[١] سعيد عبود السامرائي ، التخطيط الزراعي في العراق دراسة في التنمية الزراعية مشاكلها وحلولها ، الطبعة الاولى ، مطبعة الامة بغداد ، العراق ، ١٩٨٠ ، ص ٦

[٢] جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٨ ، ص ٥٣

[٣] مقابله شخصيه مع اصحاب المشاريع الاهلية في منطقة الرضوانية بتاريخ ٤\١٢ ٢٠٢١

المصادر :

١. سعيد عبود السامرائي ، التخطيط الزراعي في العراق دراسة في التنمية الزراعية مشاكلها وحلولها ، الطبعة الاولى ، مطبعة الامة بغداد ، العراق ، ١٩٨٠

٢. جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٨

٣. –مقابله شخصيه مع اصحاب المشاريع الاهلية في منطقة الرضوانية بتاريخ ٢٠٢١\٤\١٢

٤. –جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٨–٢٠١٩ ، بغداد ، العراق ، ٢٠٢١

٥. للجنة الفنية لسياسات التخفيف الفقر من العراق ، النتائج العامة لقياس الفقر في العراق ، ٢٠١٣

٦. وزارة التخيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي الاحصائي ، ٢٠٠٩

٧. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، واخرون ، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا ،الطبعة الاولى ، مركز الرافدين للحوار ، ٢٠٢٠

٨. جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة الاستثمار الزراعي ،قسم الدراسات والاحصاء ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، ٢٠٢٠

٩. جمهورية العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، الوحدة النافذة ، قسم المشاريع ، ٢٠٢١

١٠.جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ،هيئة الثروة الحيوانية ، قسم مصائد الاسماك ،٢٠٢١

١١.جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصاء ،تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لعام٢٠١٨